

# النقابة تحمل المندوب الإقليمي الإستهتار بالكفاءات وسوء التدبير المالي وكذلك التسيير الإداري بتازة

النقابة تحمل المندوب الإقليمي الإستهتار بالكفاءات وسوء التدبير  
المالي وكذلك التسيير الإداري بتازة  
عبدالحق خرباش ..حقيقة نيوز . نت

الفديو والصور على الصفحة الرسمية للجريدة على الفايسبوك تحت هذا  
الإسم . . Abdelhak Abdelhak Kharbach



نفذت النقابة الوطنية للصحّة العمومية ، صباح اليوم 16.01.2020 ،  
على الساعة 11 صباحا ، وقفة تنذر بخطورة الوضع لدى الأطر  
والكفاءات الصحية بتازة ، الوقفة كانت أمام المندوبية .  
رفعت شعارات قوية تندد بالمسئول عن تدهور حال الأطر الصحية بتازة  
، من طرف النقابة الوطنية للصحّة العمومية المنضوية تحت لواء  
الفيدرالية الديمقراطية للشغل sntp.fdt .

وفي حوار أجرته جريدة حقيقة نيوز الإلكترونية مع الكاتب الإقليمي للنقابة سعيد المنصوري حول عدة محاور ، منها سوء التدبير والتسيير الإداري والمالي ، الإستهتار بالكفاءات ، الإختلالات ، التعويضات، التنقل .

قال الكاتب الإقليمي س. م . في البداية أرحب بالصحافة لإيصال صوتنا عاليا ، لما نتعرضه له من تهميش وإقصاء ممنهج ، ولا نعرف لماذا...؟ وأقر بأن هناك سوء التسيير والتدبير في يخص الإدارة والمال ، وهناك معاناة منها ، وثائق المواطن لا تصل في وقتها ، وأيضا مكتب الضبط لا يقبض الوثائق وهذا منافي للقانون والأعراف والمراسلات ، وفي سابقة خطيرة وقعت داخل الإدارة ، قال سعيد المنصوري بأن موظفة تعرضت للإهانة القاسية وبلفظ خطير أمام أعين الناس ، ووجهت شكايات للمندوب بتازة وكذلك للمندوب الجهوي للصحفة و ينتظر الرد...؛ وأعتبر المرأة خط أحمر لا يمكن تجاوزه .





في السياق المتصل، عبر عن سخطه من طريقة تدبير الصفقات العمومية ، والإنتقاء في التعويضات والتنقل بالنسبة للأطر الصحية بتازة ، وقال بأن هناك من يأخذ التعويضات وهناك من يستثنى من العملية ، وطالب من المسؤولين على القطاع ، إيفاد لجنة للمندوبية للتدقيق في سجل المستفيدين وإحالتهم على الجهات المختصة للوصول الى الحقيقة .

في ما يخص البنائيات ، قال بأن قسم الإنعاش به تصدع وتسرب المياه اليه، مما ينذر بخطر الأمر، وكذلك المصعد معطل منذ 2015/2016 ، ويتحمل المريض المعاناة ، حيث تجرى له عملية ويحمل على السرير ويستعان بأشخاص للصعود به عبر /الدروج / بلغة المغاربة .

**الجهة البيروقراطية للتفقد**  
الجهة الولائية للصحة العمومية

**تاريخ: 13**

في إطار العمل الطبي القاد على تحقيق الصحة العمومية طبقاً للمرسوم رقم 2009/18 المؤرخ في 12 مارس 2009، وبإرفاقه على حد ذاته بمقتضى هذا الكايفيكيشن الطبي الخاص بالصحة العمومية، تم التفتيش الطبي في 13 مارس 2015 في مستشفى محمد السادس بمدينة الدار البيضاء، وذلك من أجل التحقق من مدى التزامه بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال التدقيق في كل من:

- 1- الحالة الصحية للمرضى: وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.
- 2- الحالة الصحية للمرضى: وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.
- 3- الحالة الصحية للمرضى: وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

هذا التقرير هو من اختصاص اللجنة الوطنية للصحة العمومية، ولا يمكن استخدامه في أي مكان آخر.

مدير اللجنة الوطنية للصحة العمومية: **د. محمد بن عبد الوهاب**

مدير اللجنة الوطنية للصحة العمومية: **د. محمد بن عبد الوهاب**

**الجهة البيروقراطية للتفقد**  
الجهة الولائية للصحة العمومية

**تاريخ: 13**

في إطار العمل الطبي القاد على تحقيق الصحة العمومية طبقاً للمرسوم رقم 2009/18 المؤرخ في 12 مارس 2009، وبإرفاقه على حد ذاته بمقتضى هذا الكايفيكيشن الطبي الخاص بالصحة العمومية، تم التفتيش الطبي في 13 مارس 2015 في مستشفى محمد السادس بمدينة الدار البيضاء، وذلك من أجل التحقق من مدى التزامه بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال التدقيق في كل من:

- 1- الحالة الصحية للمرضى: وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.
- 2- الحالة الصحية للمرضى: وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.
- 3- الحالة الصحية للمرضى: وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال الاطلاع على السجلات الطبية للمرضى، والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها، والتأكد من التزام المستشفى بالمتطلبات القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

هذا التقرير هو من اختصاص اللجنة الوطنية للصحة العمومية، ولا يمكن استخدامه في أي مكان آخر.

مدير اللجنة الوطنية للصحة العمومية: **د. محمد بن عبد الوهاب**

مدير اللجنة الوطنية للصحة العمومية: **د. محمد بن عبد الوهاب**

وأصدرت النقابة قبل الوقفة بلاغا توصلت الجريدة حقيقة نيوز. نت  
بنسخة منه .